الفصل الرابع

الرقابة وثقافة المعلومات في روسيا

مقدمة:

يمكن تفسير رغبة الروس أنفسهم بأن تفرض الحكومة رقابة على الإعلام بأن الثقافة (أو العقلية) الشمولية أو السلطوية هي السائدة في روسيا ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، فأغلب الروس يدعمون النظام والأمن، ويتوقعون من الدولة أن تأخذ على عاتقها مسئولية أن يعيش الروس حياة آمنة أولاً ثم متمتعة بالرفاهية ثانيًا، وأحد أهم عوامل الأمن مراقبة مضامين وسائل الإعلام.

أضف إلى ذلك الخوف والشك لدى الروس من الأشياء الجديدة ومنها المضامين الإلكترونية على الإنترنت، لاسيما وأن الأخيرة تعاني فيها روسيا خاصة من زيادة المواقع الإباحية الروسية واستخدام الإنترنت في تجارة الرقيق الأبيض التي انتشرت في المنطقة في أعقاب الحقبة الشيوعية خاصة، فهذه الأشياء تثير الامتعاض لدى كبار السن والذين نشئوا في ظل وجود الاتحاد السوفيتي السابق.

فالحيطة والخوف والشك والحاجة إلى حكومة قومية هي جزء من الثقافة الروسية كما تشير دراسات التحليل الثقافي، ومنها ما جرت على المستوى الأوروبي كدراسة ماجون ورودنييف عام ٢٠٠٨.

والرقابة بنوعيها الأخلاقي والسياسي تدعمها مجموعتين مختلفتين من الروس: فالرقابة الأخلاقية يدعمها كبار السن والنساء وذوي التعليم المتواضع، وذوى المستوى الاجتماعي الاقتصادي المتدني، ومن يعيشون في الريف.

في الوقت الذي يدعم الرقابة السياسية الشرائح الحكومية العالية، المديرين في كافة مواقع الدولة، وقد ورثت هذه النخب الجديدة كثيراً من العقلية السلطوية من الجيل الأقدم لاسيما وأنها استمرت في التمتع بوضعية اقتصادية اجتماعية متمايزة، وأضحت خائفة على هذه الوضعية من التغير.

وتتشارك روسيا مع بقية بلدان أوروبا الشرقية في حاجة الجماهير إلى قوانين مشددة لمكافحة الأنشطة غير القانونية والجريمة المنظمة، ودعم احترام النظام القانوني والدستوري حتى بالتخلي النسبي عن الحرية التي يمتع بها نظرائهم في أوربا الغربية، الأمر الذي يرتبط بالثقة المعطاة للرئيس والمؤسسات الدستورية.

وتحرص النخب السياسية الجديدة على نوع من الاتجاه القومي المكافح للشيوعية وعودتها وتفرض ذلك على الإعلام وتمنع النقد الشديد للرئيس، ويفسر البعض ذلك بأن هذه النخب ذات نفسها ليست مستعدة للحرية والليبرالية على النمط الغربي، وكثيراً منهم يدعمون الاقتصاد الحر ولا يدعمون الديمقراطية بنفس الشكل.

ولا تتمتع الرقابة الأخلاقية ولا السياسية بشعبية كبيرة في أوساط الشباب والذي يرتبط بالإنترنت أكثر من الوسائل الإعلامية الأخرى، بيد أن وزن هذه القطاعات ليس كبيرًا للدرجة التي تدفع الحكومة الروسية لإجراءات أشد بحق المواقع الالكترونية، فضلا عن وجود نسبة من هؤلاء الشباب ضد الديانات الجديدة وضد الإباحية الالكترونية ولا تعنيهم السياسة كثيرًا وضد الدعوات العرقية المحملة بالكراهية للأقليات، وهم في نفس الوقت ضد الدعوات الانفصالية التي تهدد الاتحاد الروسي والتي تأتي أغلبها من الأقاليم ذات الغالبية المسلمة مثل الشيشان وداغستان.

أولا: الثقافة المعلوماتية الروسية

ركز أستاذ الإعلام البلجيكي هيدوينج دي ساميول De Smaele الأستاذ بمركز بروكسل للدراسات الصحفية في شرحه للمناخ الإعلامي لروسيا ما بعد الشيوعية على نقطتين:

- أن الثقافة السائدة في وسائل الإعلام هي ثقافة الموائمة الموقفية وليست ثقافة القيم الديمقراطية العالمية، ونتيجة لنقص المعلومات التي لا يسمح بتداولها يتم تعويض ذلك بشبه المعلومات التي يدخل فيها التفكير بالأماني عوضاً عن الحقائق. فالفساد والمحسوبية واستغلال النفوذ هو

القاعدة في روسيا ولكن لا يسمح بتناوله تفصيلا وإيجاد حلول له، بل يتوافق الجميع على تواجده كشر لابد منه، أو يكون أساس للمجتمع ليس له بديل.

- هناك تركيز على الأفكار الجمعية بأهمية وجود أمة قوية مثالية قادرة على الدفاع عن نفسها وحماية أراضيها، وهي قيمة تجب قيمة حرية التعبير الفردية بما لا يقارن، ومن ثم ليس للإعلام الموضوعي والصحافة المستقلة من جاذبية لدى الجمهور وغالبية الممارسين على حد سواء.

ويرى دي ساميول أن وسائل الإعلام في روسيا ذرائعية برجماتية، هي أدوات في يد النخبة السياسية الاقتصادية المتحكمة والمعلومات يتم توظيفها لخدمة هذا الهدف المثالي العام (أمة قوة قادرة) ولذلك فإن حجب المعلومات ليس فقط يتم التسامح فيه ولكنه أيضا متوقع ويتم التعايش معه.

وحتى استطلاعات الرأي «التي تشرف عليها الدولة» تثبت نتائجها أن الجمهور الروسي يطلب أغلبيته رقابة على الإنترنت وتحكم فيه ضد الإرهابيين وجماعات الانفصال ومن يساعدهم على ذلك، ودعم الحرية الالكترونية للأفراد أقل مما كان متوقعاً.

وعلى ضوء دراسة كيفية قامت على تحليل خطاب الصحفيين والأكاديميين في كل من ألمانيا وروسيا المتعلق بتطور وظائف الصحافة في بيئة إعلامية رقمية والتي جلبت تحديات خطيرة للمجتمع في كل من الدولتين، نستطيع أن نرصد الفارق الثقافي بين روسيا وبقية بلدان أوروبا.

فقد ارتبطت الصحافة الروسية بالصعود الكبير لمواد الرأي والتي أرجعت الصحفيين إلى حقبة ما قبل مهنية، ولصحافة ما قبل تجارية، ومن أجل الحفاظ على الصحافة كمهنة لها وظائف اجتماعية مهمة، فإن مراجعة لمفاهيم ومعايير الصحافة هو أمر شديد الأهمية.

وبينما كانت التطورات التي طرأت على ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية دافعة إياها إلى تبني النظريات والقيم الغربية الأمريكية بالأساس في

ضرورة فصل الصحفيين أنفسهم عما يغطونه من أحداث، فإن المنظرين الروس شددوا على الأهمية (الأيديولوجية) للصحافة بينما ركز الألمان على بناء المجال العام للنقاش.

والاختلاف طبيعي لأنه اختلاف بين ثقافة البلدين والتقاليد والممارسات الصحفية والسياقات التي عملت فيها كل من الصحافتين، والأهم في هذه الدراسة أنه نتيجة للتراث الإيديولوجي للصحافة الروسية، فإن الصحفيين يرون أنفسهم معنيين (بالتوجيه) Orientation أكثر مما هم معنيون بالإخبار فقط.

فمن أجل خلق معنى في عالم متشبع بالأخبار في العصر المعلوماتي الجديد يجب أن يمتلك الصحفيون القدرة على تحويل المعلومات الممزقة المبعثرة إلى معرفة ذات معنى.

ومع صعود التدوين الإلكتروني يجب إنقاذ الصحافة من أن تتدهور مهنتيها لحقبة سابقة غير تجارية وغير مهنية، بل يجب التأكيد على أن الصحافة وهي تقدم التوجيه والرأي تحتفظ بقدر كبير من القيم المهنية.

ومع صعود الصحافة المدافعة عن الآراء (Advocacy Journalism) في فضاء إعلامي متعولم يفتت الجماهير أكثر وأكثر، تدهورت مهنية الصحافة الروسية لاسيما في الفترة المضطربة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠٠ عندما كانت الصحافة كالكرة يتقاذفها الملاك من الأوليجاركيين، وهو ما شدد عليه كل المنظرين من ضرورة الرجوع للحس المهني، ولحاجة الصحافة الروسية لميثاق أخلاقي يفرق بين الرأي في الصحيفة المؤسسية والرأي في المدونة الخاصة كما تم التفريق سابقاً بين العلاقات العامة والصحافة.

ثانيا: المفارقة بين النص القانوني والممارسة الصحفية

ترى يلينا شيفتليفتش أستاذة القانون بكلية القانون جامعة كولومبيا أن أهم قانون متعلق بالإعلام وهو قانون وسائل الإعلام الصادر عام ١٩٩١ مقدمة السياق التاريخي المضطرب الذي أدى لهذا التشريع، وكذلك تناقش التشريعات والمصادر القانونية الجنائية الأخرى التي تتحكم فعلياً

بالإعلام الروسي مثل قانون مكافحة التطرف والإرهاب والحد من نشر الدعاية المتطرفة.

ورغم أن المراقبين عدوا هذا التشريع واعداً لقيادة التحول الديمقراطي في روسيا بنصوصه التي توفر الحرية لوسائل الإعلام، ولكن الحقيقة في السنوات التي تلت التشريع كانت بعيدة كل البعد عن هذه الوعود والآمال في صحافة مستقلة وحرة.

إذ أن الأوضاع السياسية حثت السلطات على اللجوء لتشريعات عدة منها القانون المدني للسب والقذف وتشويه السمعة والذي تم استخدامه ضد الصحفيين الذين حاولوا النشر عن فساد السلطات الإدارية، وكذلك القانون الجنائي المكافح لأنشطة التطرف والإرهاب والذي عمل كقيد ضد النشر عن انتهاكات حقوق الإنسان التي مارستها سلطات تطبيق القانون في روسيا (الجيش – الشرطة).

وترى الباحثة أن بعض مواد هذه القوانين وفرت ظروفا لتطوير آليات وصول الصحفيين للمعلومات، وتنظيم ظهور الأصوات المعارضة في وسائل الإعلام المملوكة للدولة، وفي تدويل ملكية بعض وسائل الإعلام الروسية المعاصرة، إلا أن القيود التي وضعت في سياق (السيادة المعلوماتية) ومكافحة الإرهاب والتطرف السياسي والتي ساهمت في وجود إجماعا سياسيا لدى الرأي العام الروسي ووسائل الإعلام جعلت من هذا القانون مجرد صياغة مثالية لحرية الصحافة تضعها السلطات الروسية في وجه من ينتقدها، بينما نصوص القوانين الجنائية الأخرى هي الفاعلة في مجال الإعلام.

ثم جاء قانون الإعلام الجديد لعام ٢٠١٤ ليكون عاملا قويا أخر في تدعيم سيطرة الدولة على الإعلام كما تم شرحه في الفصل السابق.

ثالثا: البيئة الخطرة للعمل الإعلامي

تعتبر روسيا من أخطر الأماكن للعمل الصحفي، ففي خلال العشرين عاما ماضية قتل ٣٤١ صحفيًا تبعًا لإحصاء منظمة (صحفيون بلا حدود).

وعلى الرغم من إن بعض الصحفيين الروس مازالوا محافظين على مهنيتهم متفوقين في تقاريرهم الاستقصائية الفاضحة للفساد ولكن هؤلاء يعملون في بيئة خطيرة، فالقتلى منهم في ١٩٩٦ بلغوا ١٦ صحفيا، وفي ١٩٩٧ بلغوا ١٤ صحفيا.

فقد اغتيل صحفي شاب يدعى (يوري خولودوف) يعمل في صحيفة (موسكوفيسكي كوسمومولیتس) في أكتوبر ١٩٩٤ عندما انفجرت قنبلة في حقيبته، وكان قد نشر تقارير عن الفساد في أرقى مستويات الجيش الروسي، وعن موضوعات حساسة مثل صوت الغواصات الروسية المرتفع الذي يجعلها مكشوفة في أي صراع عسكري قادم.

وبعد حوالي ٣ سنوات، تم القبض على مشتبه به كان يعمل مدير للاستخبارات في القوات الجوية الروسية، فيما يعتقد المراقبون الروس أنه مجرد كبش فداء لقيادات أعلى.

وفي نوفمبر ١٩٩٧، تم القبض على (جريجوري باسكو) محرر جريدة عسكرية في إحدى مقاطعات الحدود أو التخوم وتم اعتقاله بتهم خرق تعليمات الأمن.

وتعد صحيفة (نوفايا جازيتا) هي الصحيفة المعارضة الرئيسية في روسيا وقدمت في سنوات التسعينات ٤ ضحايا أشهرهم الصحفية والناشطة الحقوقية أنّا بوليتكوفسكايا Politikovaskaya التي لقيت مصرعها ٢٠٠٦ ولم يتم التوصل لقتلتها حتى الآن في ظل تهاون السلطات الروسية في البحث عن مرتكبي حوادث الاعتداء والقتل بحق الصحفيين.

كانت آنا بوليتكوفسكايا ملتزمة بتوثيق الأعمال الوحشية التي حدثت أثناء النزاع الانفصالي للشيشان ـ ولم تردعها التهديدات والاعتداءات، وقد قام جنود روس في السابق باحتجاز بوليتكوفسكايا حيث وضعوها في حفرة، وفي مرة أخرى نجت من محاولة اغتيال باستخدام السم، ولكن أعداءها تمكنوا منها في ٧ أكتوبر ٢٠٠٦ حيث أطلق عليها قاتلها الرصاص في مصعد البناية التي تسكن بها في موسكو.

وبعد عام على وقوع الجريمة، تم اعتقال عدة مشتبه بهم وبدا أن العدالة ستأخذ مجراها، ولكن المسلح الشيشاني المشتبه به فر من البلاد، وصدر حكم بالبراءة لثلاثة شركاء مزعومين في الجريمة بعد ملاحقة قضائية تشوبها العيوب، وعلى الرغم من شروع السلطات بتحقيقات جديدة إلا أنه لم ترد أي معلومات بشأن إحراز تقدم في تحقيق العدالة، فيما أوردت تقارير منظمات حماية الصحفيين أن القاتل المزعوم روستام ماخمودوف قدم رشوة إلى موظفي الهجرة كي يتمكن من الفرار من البلاد.

وفي ٥ ديسمبر ٢٠١٢ تم إطلاق النار على مذيع التليفزيون كاسبك جيكيف وهو خارج من أستوديو قناته التليفزيونية في (نالشييك)، وحث بوتين السلطات بحل ألغاز الجريمة على حين ألقى الإعلام المناصر لبوتين اللوم فيها على المتطرفين الإسلاميين.

وقبلها بعام تقريبا قتل (خادزيمراد كمالوف) مؤسس صحيفة (تشرنوفيك) في داغستان، وكانت السلطات الجمهورية قد غضبت من الصحيفة لنشرها أن القوات التي تصدت للتمرد في داغستان ٢٠٠٨ قامت بقتل أبرياء لا ذنب لهم في حملاتها.

وعلى الرغم من تعدد حوادث القتل بحق الصحفيين، فإن المجرمين دائما لا يطالهم العقاب ولا يتم القبض عليهم.

ويواجه الصحفيون أيضاً تحرشات كثيفة من السلطة أثناء قيامهم بعملهم، فبعد محاصرة المسيرات لمقر إقامة بوتين في الفترة من ٦ إلى ٨ مايو ٢٠١٢، اعتقلت السلطات الروسية عشرات الصحفيين الذين كانوا متواجدين لتغطية الحدث وسط الجماهير المحتجة على تولى بوتين الرئاسة للمرة الثالثة، وكذلك لعبت السلطات دوراً في حجب المواقع الإخبارية لكل من صحيفة كومرسانت، وراديو إيكو موسكوفي، وصحيفة بولشوي جرود Gorod أو المدينة الكبيرة، وشبكة دوجد Dozhd أو المطر، وموقع slon.ru لإفشال حصول المواطنين على معلومات إخبارية عن الأحداث.

وفي خطوة أخرى لإضعاف وسائل الإعلام الباحثة عن تغطية موضوعية متوازنة، وقع بوتين القرار الرئاسي الذي يجرم السب والقذف الأمر الذي اعتبر ردة عن الحرية النسبية عن قرار ديمتري ميدفيديف الذي ألغى تجريم السب والقذف قبل تنحيه في خريف ٢٠١١ ووصلت الغرامات في قضايا السب والقذف إلى ٥ مليون روبل (١٥٣,٠٠٠ دولار أمريكي).

وبينما كانت روسيا تستعد لاستضافة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية في سوتشي ٢٠١٤، أفضى تطبيق سلسلة من القوانين الجائرة وملاحقة معارضي الحكومة قضائياً إلى نشوء مناخٍ هو الأشد قمعاً وعداوةً للغرب منذ الحرب الباردة.

فوفقاً لقوانين جديدة سُنَت في أواخر عام ٢٠١٢، بات مطلوباً من جماعات حقوق الإنسان المحلية والمنظمات الرقابية المستقلة التي تتلقى تمويلاً من الخارج أن تسجَل بصفة «وكيل أجنبي»، ويخشى الصحفيون الروس أن يتعرضوا لملاحقات قضائية بسبب قيامهم بجمع معلومات من منظمات التي لا ترضى عنها الحكومة.

وفي ١٨ سبتمبر، اعتقلت السلطات الروسية الصحفي البريطاني المستقل كيرون بريان والمصور الفوتوغرافي الروسي المستقل دينيس سينياكوف واتهمتهما بالقرصنة أثناء تغطيتهما احتجاج منظمة السلام الأخضر على متن سفينة في بحر بيتشورا.

وعندما يغطي الصحفيون أحداثاً معينة، «فإن السلطات لا تعاملك كصحفي وإنما كناشط، وهذا واقع جديد.» كما تقول إيلينا ميلاشينا، مراسلة لجنة حماية الصحفيين في موسكو، «وإذا كانت تفعل ذلك بالأجانب، فلكَ أن تتخيل ما يمكن أن تفعله بالصحفيين المحليين»، وتدخلت الحكومة أيضاً في عمل الصحفيين الذين يغطون الألعاب الأولمبية المقبلة، إذ تضيف ميلاشينا الكاتبة أيضاً في صحيفة 'نوفايا جازيتا' المستقلة: «لقد أتت السلطات فعلاً إلى كل صحفي تحدثتُ إليه في سوتشي، وأرتهم حدود ما يمكنهم تغطيته، وحرصَت على أن يشعر الصحفيون بتلك الحدود».

وفي ٢٠١٣ توفي صحفيان روسيان بسبب عملهما، وهما أحمدنبي أحمدنبيوف وميخائيل بيكيتوف، وما فتئت جرائم قتل الصحفيين تتراكم، ممّا يفاقم أجواء الخوف، ففي ما لا يقل عن ٣٢ جريمة قتل بحق الصحفيين، لم يمثل أمام القضاء أي قاتل أو محرض على القتل، بحسب البحث الذي أجرته لجنة حماية الصحفيين.

رابعا: ردود الأفعال الروسية على تقارير منظمات مراقبة حرية الإعلام

يمكن استخلاص مجموعة من الحقائق من تقارير منظمات: بيت الحرية، ولجنة حماية الصحفيين، وصحفيون بلا حدود للإعلام الروسي في الأعوام الأخيرة؛ فقد قلت الأصوات المستقلة في الإعلام التقليدي، وقلت تعددية الآراء في الإعلام الالكتروني (الجديد)، وتم استخدام للقوانين ضده بشكل أكثر، ومع ذلك ما يزال يلعب دوراً كبيراً في دعم النقاش حول الشئون العامة.

وفي عام ٢٠١٢ نشر مرصد الحريات الإعلامية (بيت الحرية) في مقره بمدينة نيويورك تقريرا عن حرية الصحافة والإعلام في العالم في العام الذي استهل فيه بوتين فترة الرئاسة الثالثة، فقد انحدرت روسيا إلى موقع تعس في الترتيب، إذ جاء ترتيبها ١٧٢ على العالم موسومة بعبارة (غير حر) متشاركة في نفس المرتبة مع زيمبابوي وأذربيجان، وفي رأي العديد من خبراء الإعلام والصحفيين الروس على حد سواء فإن مثل هذه التقارير تفشل في رصد التغييرات في الإعلام الروسي، وترسم للإعلام صورة أحادية لم تستوعب ثراء التجربة الإعلامية الروسية.

ويتم استقبال التقارير التحليلية التي تصدر عن (بيت الحرية) والتي تمول ٨٠٪ منها بواسطة الحكومة الأمريكية من قبل الرسميين الروس بالتهكم الغاضب والاستنكار شديد اللهجة للمعايير الغربية المزدوجة، بل ويتم التصريح أحيانا بأنه ليست هناك رقابة للدولة على وسائل الإعلام.

ويقول ياسين زاسورسكي الذي كان عميدا لكلية الصحافة في جامعة موسكو الحكومية: الصحفيون الروس اليوم في مزاج ذهني أفضل

ولديهم روح قتالية من أجل الحرية فالمجتمع الروسي يتغير وإن يكن ببطء، والصحفيون اليوم يدخلون تحسينات على مهنتهم، نعم مازالت هناك رقابة ذاتية واتجاه للحرص في التحرير ولكنه يشعر بالتفاؤل حيال أمور الإعلام.

فبغض النظر عن قنوات التليفزيون المسيطر عليها الخطاب الحكومي، فهناك العديد من الصحف التي تدفع الحدود في اتجاه تحرير متوازن، وكذلك تفعل بعض محطات الراديو المستقلة، ومحطات التليفزيون على الإنترنت مثل (Dozhd TV) أو (تلفزيون المطر) التي قاومت التهديدات الحكومية بإغلاقها، و نجحت في تغطية اجتماعات الشوارع في عام ٢٠١٢ التي جاءت كرد فعل على تزوير انتخابات المجلس التشريعي (الدوما).

وتقول بلينيا زيلنسكايا نائب رئيس مجموعة (سايوز) الإعلامية المساندة للكرملين: أن الوضع الإعلامي في روسيا أكثر تعقيدا وإشكالية مما يرى (بيت الحرية) فالضغط ليس أحاديا من السلطات على الإعلام ولكنه أيضاً في عكس الاتجاه من الإعلام على السلطات، ولكن النقاد يردون عليها بقولهم: أن ساكني موسكو وسان بطرسبرج فقط هم الذين يحسون بالأصوات الإعلامية الناقدة في محطات الراديو المستقلة ومحطة تليفزيون الوب المسماة (Dozhd) إذ ترى (ناديز دابرسينكوف) المتحدثة باسم الجريدة المعارضة (نوفايا جازيتا) بأن الأصوات النافذة يجري إخراسها بالقتل كما حدث لزميلتها (أنا بوليتكوفسكايا) في العقد الماضي.

وتضيف أن «الصحفيون لا يخضعون لرقابة حكومية مباشرة ولكن تحوطهم (الرقابة الذاتية) من كل اتجاه غارقين في مستنقع من الخوف ولكني أرى أنه مادامت هناك أصوات معارضة مثل تليفزيون دوجد أو المطر (Dozhd) وراديو (إيكو مسكوفي) ومواقع المدونات على الإنترنت فمازال الأمل قائما»، وهو الأمل الذي تم خنقه في عام ٢٠١٤.

خامسا: بين الرقابة التحريرية والرقابة الذاتية

أجرت إليزابيث شيمبفوسل الباحثة البريطانية بكلية الدراسات السلافية والأوروآسيوية بالكلية الجامعية بلندن وإليا يوبلكوف الباحث الروسي بكلية الآداب بجامعة ليدز البريطانية ـ والاثنان متخصصان في الإعلام والتاريخ الروسي ـ دراسة هامة للغاية عن أوضاع الرقابة والرقابة الذاتية في الإعلام الروسي.

تختبر هذه الدراسة المؤسسة على مقابلات متعمقة فرضيات الرقابة والرقابة الذاتية التي تُفرض على العاملين في التليفزيون الفيدرالي الروسي تحت حكم الرئيس بوتين لاسيما فترة رئاسته الثالثة، وتتحدى نتائجها الفكرة المرسومة عن العاملين في مجال التليفزيون الروسي بأنها يخضع قهراً لتوجهات الكرملين التي تفرض قسراً على المحررين ومقدمي البرنامج والمذيعين و نجوم التووك شو أو مضيفين البرامج الحوارية.

وقد التقت الدراسة ١٣ شخصية إعلامية: ٤ منهم من نجوم الإعلام الروسي السياسي، و٤ من خبراء/ رؤساء تحرير النشرات والبرامج السياسية و٥ من المحررين ذوي الخبرة الأقل في مقابلات متعمقة تمت في موسكو في أغسطس ٢٠١٣ في قنوات: Rossiya NTV, Channel 1، REN TV.

وتصل الدراسة إلى نتيجة مفادها أن القيادة السياسية الروسية ليست في حاجة إلى فرض رقابة على هذه القنوات التي تغطي روسيا بكاملها ولا على العاملين فيها فأولاً: تم إجبار ملاك هذه القنوات ببيعها لمؤسسات اقتصادية تابعة للدولة أو لرجال أعمال موالين لها وثانيا: لأن الشخصيات الإعلامية لاسيما نجوم البرامج السياسية قد طبقوا سياسة الامتثال والموافقة والدفاع عن النظام القائم قبل أن ينطقوا حرفا في برامجهم، إذا أن هؤلاء يطلقون مفهوما روسياً يدعى أديكفاتنوست (Adekvatnost) والذي يترجم في الإنجليزية إلى Conformism.

وهذا المفهوم يشمل: «انتهاز الفرصة بقبول امتثالاً روتينياً للنظام السياسي دون تحدي من أي نوع للممارسات والمعايير والتي فرضت أساساً قهراً،

ولنا فإن المفهوم لا يعني القهر بقدر ما يعني تجنب المتاعب وتعظيم أرباح الموالاة للنظام القائم».

وهذا المفهوم (الامتثال) هو مفهوم لغوي يستخدم تعبيرات رقيقة إيجابية لتجنب استخدام تعبيرات خشنة سلبية.

فالنظرة الفاحصة لممارسات المحررين والخبراء Pundits وهم أولئك المتخصصون في العلوم السياسية الذين يتم استضافتهم بشكل روتيني في القنوات الروسية ويطلق عليهم الخبراء تهكماً، وكذا المذيعين ومضيفي البرامج السياسية تكشف أنهم طوروا بيئة إعلامية بها آليات متقدمة لتنفيذ سياسات الكرملين والرئيس دون حتى أن يجعلوا هذه الآليات واضحة، بل هي تعمل في الخفاء.

وأعرب كل المبحوثين تقريبا عن تفهم العاملين لهذه التوجهات، وإذا ارتأى أي منهم معارضة سياسة الكرملين والرئيس بوتين عليه ببساطة أن يترك مكانه إلى أي قناة تليفزيونية أخرى هذا إن وجد، وبذلك تكون القنوات الفيدرالية الروسية لا تختلف عن القنوات القومية والمحلية الروسية التي درستها الباحثة الروسية (أنّا كلوستوفا) في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وحتى هذه النتيجة لا تعني أن هذه الشخصيات يائسة تعمل في أجواء عبثية على العكس إذ يؤمنون أنهم معلمون وسياسيون يساهمون في تدعيم نظام سياسي مقتنعون به تمام الاقتناع، وهم يفعلون ذلك بوعي وعن عمد رافعين شعاراً: «إذا كنت سعيدا بقواعد اللعبة، فألعبها كما ينبغي»!

بل أكثر من ذلك، فقد رأى أغلبهم أن تعبير (السياسة التحريرية) يوجد مثيله في وسائل الإعلام الأمريكية والأوروبية، وأنهم في ذلك لا يقلون في الضغوط التي يتعرضون لها عن نظرائهم الغربيين، فهناك هذا الامتثال أيضاً في الإعلام الغربي الذي ينظم الأجندة الإخبارية اليومية للقنوات الإخبارية الشهيرة في الغرب، بل الأمر يتعدى ذلك إلى صنع هذه الأجندة أو المشاركة فيها.

وقد أصبح المناخ السياسي الروسي أكثر غموضاً بعد ٢٠١٢ إذ أن مستقبل النظام يبدو أكثر من أي وقت مضى تحت حكم بوتين غير قابل للتنبؤ.

وهذا التحدي يجعل النخب السياسية تراقب قنوات التليفزيون الفيدرالية عن كثب كعمود ودعامة أساسية للقوة المعلوماتية، والعاملين فيها جاهزين لتطبيق أي شيء يتطلبه بقاء نظام بوتين والحفاظ عليه والدفاع عن الوضع القائم، إذ ينظرون لأنفسهم على أنهم رقم كبير في معادلة استقرار النظام السياسي فاعلين أي شيء حتى لا يعود مناخ منتصف التسعينات الفوضوي، فهم ليسوا إعلاميين فقط ولكن سياسيين أيضا.

إذ خلال الفترتين الأوليين من حكم بوتين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨ انتشرت ظواهر الرقابة الذاتية الخاضعة للسلطة والمقيدة للأخبار والآراء التي لا تتوافق مع سياسة بوتين.

أما القلة من الملاك (القلة الأوليجاركية) التي دأبت وسائلهم الإعلامية على تحدي السلطات فقدتم إجبارهم عن التخلي عن ملكية هذه الوسائل التي تحقق انتشاراً جماهيرياً، بل وأجبر البعض على مغادرة روسيا.

وعلى الرغم من عدم وجود رقابة في روسيا ينص عليها القانون، فإن أغلبية الصحفيين الروسي حاليا يمارسون الرقابة الذاتية وبدرجة أقل الرقابة التحريرية (رقابة رئيس التحرير ومساعديه ونوابه)، وتمارس الرقابة التحريرية من خلال حذف فقرات من الموضوعات التي يعدها المحرر تنتقد الحكومة، وفي أحيان أخرى تمنع الموضوعات بكاملها من النشر، ولكن حتى هؤلاء الذين يعانون من نوعي الرقابة يرون أنهم ينتقدون أوجه عدة من عمل الحكومة الروسية في مطبوعاتهم.

وأشارت نتائج دراسة أخرى أن الصحفيين الذين بدؤوا عملهم أثناء الاتحاد السوفيتي السابق لا يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم بقدر هؤلاء الصحفيين الذين بدؤوا عملهم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وهذا يقود إلى نتيجة مفادها أن نوعية الرقابة الذاتية حاليًا تختلف عما كان موجودا أثناء الحقبة الشيوعية وأن لها ديناميكاتها المختلفة ومؤسسة بعوامل غير نمطية،

فهناك جيل كامل بدء عمله بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ويمارس الرقابة الذاتية.

وقد قابلت الباحثة التي قامت بهذه الدراسة ٤٠ صحفيًا بشكل عشوائي من مجموع ١٠ صحف قومية بارزة تغطي الاتحاد الروسي بالكامل وهي: كومرسانت، أرجومنتى إي فاكتى، فيدموستى، كومسومولسكايا برافدا، روسيسكايا جازيتا، موسكوفسكي كومسوموليتس، نوفايا جازيتا، إزفستيا، نيزافيزمايا جازيتا، فيرمايا نوفوستى.

ولم توضح نتائج الدراسة أن الرقابة التحريرية تؤثر على الرقابة الذاتية فهناك من يمارس على نفسه الرقابة الذاتية سواء تعرض أم لم يتعرض للرقابة التحريرية، ولذا ليست الرقابة الذاتية تبدأ عملها من رئيس التحرير، فالصحفيون الذين يمارسون الرقابة على أنفسهم يفعلون ذلك على ضوء (المعرفة العامة) بظروف روسيا وظروف الإعلام عامة ولذا فقد تشابهوا في الموضوعات التي عدوها شديدة الخطورة ومن بينها الحياة الشخصية للرئيس بوتين وحالته الصحية وكذا أنشطة مكافحة الإرهاب والتشريعات المتعلقة بذلك والتي سنتها الحكومة الروسية في أعقاب الحرب الشيشانية الثانية، وكذا العقوبات الانتقالية التي طالت عدد كبير من مشاهير المحررين الذين تجاوزا الخطوط الحمراء وتناولوا هذه القضايا الخطيرة.

وقد ثبتت صحة فرضية أن الصحفيين الذين يمارسون الرقابة الذاتية على أنفسهم ينشرون موضوعات أكثر جرأة وشجاعة عندما يضعونها على مدوناتهم الشخصية أو ينشرونها على المواقع الإلكترونية الإخبارية على الإنترنت وذلك رغم قلة عددهم.

وهو الأمر الذي يثبت أن الصحفيين الروس يرون الإنترنت كمكان يمكن أن يمارسوا فيه النقد بشكل أكثر صراحة تجاه السلطات، وإن كان عدد كبير من الصحفيين لا يستطيع فعل ذلك لأن عقودهم الموقعة مع صحفهم لا تسمح بذلك.

وكذا أثبتت الدراسة أيضا عدم وجود علاقة واضحة بين ملكية الصحف الرسمية الحكومية وبين ممارسة الرقابة الذاتية، فمن المعلوم أن معظم ملاك الصحف الخاصة أيضا على علاقة طيبة للغاية بكل من الكرملين والرئيس بوتين لدرجة أن الصحفي يمارس رقابته الذاتية على ضوء هذه العلاقة.

ورغم أن الرقابة الذاتية واضحة في الصحف المطبوعة مقارنة بالتليفزيون إلا أن الأولى تبقى أكثر حرية من الأخيرة، وليست مراقبة بشكل مباشر من الحكومة التي تمارس رقابتها المباشرة على التليفزيون أكثر منذ أن تحولت الأمة الروسية لتكون أمة مشاهدة أكثر من كونها أمه قارئة، وأغلب الصحفيين أشاروا إلى أنهم لا يناقشون القضايا شديدة الخطورة حتى يتمكنوا من مناقشة موضوعات "خطيرة فقط" مثل الفساد الحكومي.

كما أن آلية الضغط الجماهيري على الحكومة في روسيا ليست موجودة وإن وجدت فلا أحد يحس بوجودها، فقد كانت هناك حربين في الشيشان تجري في مدى تسع سنوات ولكن هل تحركت الجماهير وتظاهرت ضد حكومتها ؟!، كلا لم يحدث شيء من ذلك.

في وسائل الإعلام المسيطر عليها، يتم إبراز وحدة البلاد ومقاومة التفكك على أنه الحل العملي لمشكلات الإرهاب والفقر والفساد، لدرجة تشبيه خطاب الدعاية الحكومية بخطاب ليونيد بيرجنيف في التسعينات، خطاب إنشائي راكد لا بديل له.

تعتبر الرقابة الذاتية في الإعلام الروسي ناتج لطبيعة سياسات الملكية في هذا الإعلام، عندما اعتقدت القلة من الملاك أن الإعلام أداة للحصول على رأس مال سياسي أكثر من كونها مؤسسة ربحية مستقلة تعمل وفق ديناميكاتها الخاصة، ولذلك يعد الولاء التحريري شيئا مهما ومتوقعا من قبل الإعلاميين الذين يواجهون خطر الاستغناء عنهم إذا لم يستطيعوا إثبات هذا الولاء.

سادسا: راديو موسكوفي .. راديو شجاع وسط بحيرة القروش

يعد راديو (إيكو موسكوفي) حالة شاذة غريبة خارجة عن القياس وسط بيئة الإعلام الروسي التي تنحو للسلطوية تحت حكم الرئيس بوتين، إذ تتعدد الاتجاهات السياسية المؤيدة والمعارضة في البرامج والتغطيات.

والتساؤل الرئيس وهو: ما الاستراتيجيات التي اتبعتها إدارة الراديو للتأقلم مع البيئة الإعلامية الروسية و «البقاء» فيها على رغم المخاطر التي كانت محدقة بالراديو في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٤ ؟

وقد ركزت دراسة خاصة عن هذه المحطة الإذاعية على دور رئيس المحطة ورئيس تحرير برامجها منذ ١٩٩٨ (إلكسي فيندكتوف)، وحاولت رصد كيف ولماذا كان الراديو قادراً على العمل واستضافة وجهات نظر مختلفة في بيئة إعلامية معادية خطرة وغير مواتية.

في الجزء الأول من الدراسة، يضع البحث السياق للبعد الخاص بالبيزنس خاصة بنية الملكية ومدى الانتشار والجمهور، وفي الجزء الثاني تختبر الدراسة العلاقة بين الراديو والنخبة السياسية الروسية محللة كل برنامج أدار فيه (فيندكتوف) النقاش مع ضيوفه ومضمون هذا النقاش وعلاقته بسياسات بوتين والكرملين في الفترة ٢٠٠٠ـ ٢٠١٤.

وسعت الدراسة لرصد العناصر الإستراتيجية لخطة البقاء التي وضعها فيندكتوف لراديو (إيكو موسكوفي) وكان على رأس هذه العناصر التوازن الذي اعتمد عليه مدير المحطة بين الآراء الرسمية والمعارضة في النقاش، وثانيها أن مدير المحطة استجاب لضغوط بوتين بتضمين برامجه بعض المسئولين المقربين منه ليعرضوا وجهة نظر بوتين بالشكل الذي يرضيه ويريحه، ويعد امتثال فيندكتوف ورضوخه لبوتين عاملا حاسماً في بقاء الراديو ولنوعية تغطياته.

ولعب ذكاء فيندكتوف عاملاً حيوياً في استضافة خليط من الصحفيين الروس والضيوف الأجانب ليردوا على وجهة النظر الرسمية التي تحدث هيمنة الكرملين على الأصوات الإعلامية، وبذلك حفظ المكانة المميزة للراديو.

واستراتيجيات الموائمة التي اتبعها راديو (إيكو موسكوفي) فيها عدة عوامل: منها التمويل الكافي المستدام للراديو، حجم المستمعين الكبير، العلاقات السياسية الجيدة بالنخبة، نوعية اختيار أصوات المعارضة الرصينة المثقفة وتنوع المضامين.

ونمت إدارة (فيندكتوف) عن «شطارة» وحذق في الممارسات التحريرية وفي توفير الاستقلالية المالية لمحطة الراديو وعلاقاته الجيدة بالنخبة.

وعلى الرغم من أنه لا أحد يمتلك حماية حقيقية في مواجهة غزوات وهجمات عملاق الطاقة (جازبروم) أو أي جهة مدعمة سياسياً، ولكن استراتيجيات الموائمة أتاحت للراديو تفادي تدخل الكرملين المباشر وتقديم وجهات النظر المختلفة لأصوات لا يمكن سماعها في أي وسيلة إعلامية روسية أخرى.

ولا يعبر الراديو عن اتجاه مستقبلي للإعلام الروسي، بل كان الاستثناء الذي يؤكد القاعدة، إذ اعتبره بوتين بالون اختبار مستدام لاختبار رد فعل الجماهير على الأصوات غير المؤيدة للكرملين.

وهو يدلل أيضاً على أن الخط السلطوي لبوتين ليس بهذه الصرامة التي تصورها البعض في الغرب، ويمكن تغييره عندما يريد من يمسك بالخيوط، وهو ما يجعل أيضا مستقبل هذا النوع من الإعلام المتوازن غير معلوم على وجه اليقين، وهو ما حدث بالفعل في ٢٠١٤.

ففي مارس ٢٠١٤، تم منع الدخول على الموقع الإلكتروني لراديو (إيكو موسكوفي) الراديو الأكثر تمتعاً بالحرية في روسيا والمعروف بتغطيته المتوازنة للأحداث والتي تستضيف وجهة النظر المعارضة للرئيس بوتين.

وقد تم ذلك عقب إيقاف تصفح الموقع الإلكتروني للمعارض الروسي (إلكسي نفالني) بعد إتهامه بالتطرف، وكان موقع المحطة الإذاعية قد وضعت رابطاً لمدونة هذا المعارض، وبعد حذفها عاد الموقع الإلكتروني للعمل، ولكن تم إقالة الرئيس التنفيذي لمحطة الراديو من قبل مجلس الإدارة وحاملي الأسهم وتم تعيين نائب رئيس محطة (صوت روسيا) السابق بدلاً منه.

وكان (إلكسي فندكتوف) الذي رأس (إيكو موسكوفي) لفترة طويلة يعد من الإعلاميين الذين يتمتعون بالأمان في ظل النظام الإعلامي الروسي رغم استضافته لبعض الأصوات المعارضة وقد نجح في البقاء في المياه الخطرة للإعلام الروسي لعقدين من الزمان.

وقد علق ما حدث بقوله: «أن قرار إقالته سياسي بامتياز، ولكن لم أكن لأعدل من السياسة التحريرية لمحطة الراديو، فنحن مهنيين ولسنا موظفي خدمة عامة، وفي العمل كنا نراجع كل نقطة في تقاريرنا الإخبارية ونتثبت منها».

والأمر في ٢٠١٤ يذكر بما حدث لبعض القنوات في بداية فترة رئاسة بوتين الأولى، ففي ٤ إبريل ٢٠٠١، تم اقتحام مقر قناة NTV التي كانت تمثل الصوت الإعلامي الأعلى آنذاك وتم تجريد أفراد الأمن من أسلحتهم ومن وقتها أصبحت القناة تحت سيطرة عملاق الطاقة المملوكة للدولة شركة (جازبروم) وتحولت السياسة التحريرية للقناة لتصبح القناة الأكثر حملاً على المعارضة ورموزها.

ولكن في هذه الأيام وبدلاً من الغارات الليلية على مقرات قنوات المعارضة الناشزة، أصبحت القنوات تؤخذ بالتهديد لتطيع سياسة الكرملين، وكل قنوات التليفزيون الروسي حالياً إما مملوكة للحكومة أو لشركات خاصة موالية للحكومة يديرها أصدقاء الرئيس بوتين وتحولت إلى آلات للدعاية.

وكما علقت (يفجينا ألباتس) رئيسة تحرير مجلة The New Times «فهذه الأيام تذكرني بطفولتي أيام الاتحاد السوفيتي، وتذكرني بروايات جورج أورويل والروائي الروسي فيلاديمير سوركين في أحد رواياته التي يتخيل فيها رجوع القيصر في عام ٢٠٢٨ وحبس روسيا وراء ستار حديدي جديد في الوقت الذي يقوم فيه البوليس بالاغتصاب وأعمال السلب والنهب في البلاد، إنني أفهم أنه في غضون ٥ ـ ٧ سنوات قادمة، لن يكون شيئاً في البلاد يمكن أن يطلق عليه إعلام».

والسؤال هل تتكرر ظاهرة إيكو موسكوفي؟ لاسيما بعد اشتداد قبضة الدولة أكثر بحلول عام ٢٠١٤.

سابعا: رؤية عامة لحرية الصحافة والإعلام

في ظل تعبوية الدولة، يزداد تحيز وسائل الإعلام لصالح هذه الدولة بل وتزداد حصص الملكية، وتصبح التفرقة صعبة بين إعلام الدولة والإعلام الخاص، فالسوق الإعلانية الكبيرة تقلل من تحيز وسائل الإعلام المملوكة للدولة وتلك التي تعود ملكيتها للقطاع الخاص، وبذلك تعطي الحافز للحكومة حديثة الديمقراطية للسيطرة على هذا الإعلام الخاص، ويصدق ذلك بالتطبيق على الدول حديثة الديمقراطية أو قليلة الديمقراطية مثل روسيا.

يبشجع إذاعة القصص الخبرية التي تدمج التسلية بالمعلومة ـ Inf tainment ذات البعد الإنساني أكثر من الأخبار الجادة على مشاهدة مواد التسلية على حساب مشاهدة الأخبار، وجاذبية هذه الإستراتيجية تتحدد بعاملين الطبيعة التعبوية للحكومة وحجم السوق الإعلاني الذي يزيد مع ازدياد الجرعة الترفيهية في هذه الوسائل.

يتمتع الآن المواطنون الروس بتنويعة من وسائل الإعلام والمعلومات أكثر بكثير مما كان موجوداً في الحقبة السوفيتية، ولكن هذا التدفق المعلوماتي لا يعني أن المتعرضين للأخبار يستطيعون أن يجدوا تغطية ذات معنى للسياسات التي تحدث في بلادهم.

وبالنسبة للسلطات فإن حجب المعلومات الصريحة التي تناقش صراع السلطة والثروة في روسيا والتناقضات بين مَنْ يملكون وبين مَنْ لا يملكون يبقى هائلاً، وكذا تقييم صنع السياسات وقرارات صرف الميزانية ومصالح رجال الأعمال لدى الحكومة تبقى محجوبة.

فالميديا العاملة في روسيا تحت قيادة بوتين تبقى معقدة للغاية، إذ أن للدولة احتكارا فعالاً للوسيلة الرئيسية التليفزيون، وتمنع إذاعة تعليقات

تعكس أصوات مختلفة عن أصوات بوتين والكرملين، وبينما يقدم الإنترنت بديلا إخباريا ومعلوماتيا فإنه يقع تحت العين الفاحصة للكرملين التي تقيد قواه التي يمكن أن تشكل عملا جماعيا من قبل المعارضة.

وبينما تزداد التساؤلات حول شرعية الحكومة، فإن إدارة السلطات لوسائل الإعلام تبقى حيوية لمدى فعالية القيادة الروسية في الاحتفاظ بالسلطة، ففي العقد الأخير ومع قيادة بوتين طبقت روسيا استراتيجيات عدة لإضعاف الميديا المستقلة مضحية بعشرات الإعلاميين والصحفيين في دولة لا تتورع عن فعل أي شيء لحفظ السلطة، وبالطبع يصب ذلك في صالح الابتعاد عن الطريق الشفاف والمسئول ديمقراطياً.

***

مراجع الفصل

1. Andrei Richter, Post-Soviet Perspective on Censorship and Freedom of the Media: An Overview, International Communication Gazette, 70 (1), October 2008. Pp.307 – 324.

2. Anna Litvinenko, A New Definition of Journalism Functions in the Framework of Hybrid Media Systems: German and Russian Academic Perspectives, Global Media Journal, 3 (1), Spring/Summer 2013. pp. 1- 12.

3. Elena Rodina, How Publication Type, Experience, and Ownership affect Self- Censorship among Moscow Newspaper Journalists, MA Thesis, Department of Russian and East European Studies, University of Oregon, USA, June 2010. pp. 64 – 68.

4. Elisabeth Schimpfossl & Ilya yablokv, Coercion or Conformism?: Censorship and Self Censorship among Russian Media Personalities and Reporters in the 2010's, Demokratizatsiya, The Journal of Post-Soviet Democratization, 22(2): 2014. pp. 295-312.

5. Fred Weir, Russian Media: True, We're not Free but we're not Zimbabwe, Christian Science Monitor, 5th February 2012. p. 11.

6. Gennadi Gerasimov, Russia Media Revolution: From Party Control to Money Control, Asia Pacific, 37(1), June 1998. pp. 1-8.

7. Greg Simons & Dmitry Strovsky, Censorship in Contemporary Russian Journalism in the Age of the War against Terrorism: A Historical Perspective, European Journal of Communication, 21(2), June 2006. Pp. 189 – 211.

8. Hedwing de Smaele, Limited Access of Information as a Means of Censorship in Post-Communist Russia, The Public, Journal of the European Institute for Communication and Culture (Javnost), 11(2), 2004. Pp. 65-82.

9. Jukka Pietiläinen and Dmitry Strovsky, Why Do Russian Support Censorship of the Media, Russian Journal of communication, Vol. 3, No. 1/2, Fall 2013. pp. 53 – 69.

10. Svetlana Pasti, Two Generations of Contemporary Russian Journalists, European Journal of Communication, 14 (1), 2005. Pp. 89-112.

11. William Andrews Evans: The Anomaly of Ekho Moskovy: Adaptation Strategies for the Survival of Diversity of Viewpoints in Russian Media during the Putin Era, MA Thesis, Department of Slavic and Eurasian studies, Duke University, 2012. pp. 85-86.

12. Yelena Sheftelevich, The State of the Media Law in the Russian Federation: A Difficult Past, an Interesting Present, and Uncertain Future, Touro International Law Review, 12 (1), 2009. pp. 88- 166.

***